استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة

بشأن

التكنولوجيات الجديدة

أيلول/سبتمبر 2018

الرجاء إعادة استعمال الورق

استراتيجية الأمين العام

بشأن التكنولوجيات الجديدة

الهدف

تحديد كيفية دعم منظومة الأمم المتحدة استخدام هذه التكنولوجيات للتعجيل بإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتيسير تواؤمها مع القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقواعد ومعايير القانون الدولي.

المبادئ

1 – حماية القيم العالمية وتعزيزها

2 – تشجيع الإدماج والشفافية

3 – العمل المرتكز على الشراكة

4 – الاستناد إلى القدرات والتفويض القائم

5 – التحلي بالتواضع ومواصلة التعلم

الالتزامات

1 – تعميق القدرات الداخلية للأمم المتحدة والإلمام بالتكنولوجيات الجديدة

2 – زيادة الفهم والترويج والحوار

3 – دعم الحوار بشأن الأطر المعيارية والتعاونية

4 – تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنمية قدرات الحكومات

موجز تنفيذي

تنطوي التكنولوجيات الجديدة والسريعة التطور، مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية وعلوم المواد وعلم التحكم الآلي، على إمكانات مذهلة تَعِد بالنهوض برفاه الإنسان. وهي تنطوي أيضا على إمكانات قد تفضي إلى توليد مزيد من عدم المساواة ومزيد من العنف.

والهدف من هذه الاستراتيجية الداخلية هو تحديد كيفية دعم منظومة الأمم المتحدة استخدام هذه التكنولوجيات للتعجيل بإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتيسير تواؤمها مع القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقواعد ومعايير القانون الدولي.

وسيتعين علينا أن نعمل في ارتباط وثيق مع شركاء جدد وحاليين من أجل التغلب على التحديات والتوفيق بين المصالح، ولا سيما في مجالات الخصوصية وحقوق الإنسان، والأخلاقيات، والمساواة والتكافؤ، والسيادة والمسؤولية، والشفافية والمساءلة.

وقد حَدَّدتُ، استنادا إلى مشاورات شملت منظومة الأمم المتحدة بأسرها، خمسة مبادئ توجه تعامل الأمم المتحدة مع التكنولوجيات الجديدة، هي:

1 - حماية القيم العالمية وتعزيزها: يجب أن يرتكز عملنا على القيم والالتزامات المبينة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2 - تشجيع الإدماج والشفافية: يجب أن نوفر محفلا يتيح للحكومات، والشركات المختصة، والمجتمع المدني بشتى أجياله إجراء اختيارات جماعية بشأن التكنولوجيات الجديدة.

3 - العمل المرتكز على الشراكة: يجب أن نشجع إقامة شراكات بين مجموعة من الجهات الفاعلة لزيادة المعارف الجماعية، واختبار الأفكار، وتوسيع نطاق الحوار.

4 - الاستناد إلى القدرات والولايات القائمة: يعد تعاملنا مع التكنولوجيات الجديدة ضروريا لصون القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ الولايات القائمة للأمم المتحدة - ولا يشكل هذا ولاية جديدة.

5 - التحلي بالتواضع ومواصلة التعلم: لا تعد الأمم المتحدة، في نظر كثير من مؤسسات الصناعة المختصة وجماعات المجتمع المدني والهيئات الحكومية، شريكا بديهيا بشأن هذه المسائل - ولذا يتعين علينا أن نتواصل مع بعضنا بعضا وأن يتعلم كل منا من الآخر.

واستنادا إلى هذه المبادئ، أُعلن أربعة التزامات استراتيجية هي:

سأعزز قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع التكنولوجيات الجديدة: عن طريق تدريب الموظفين، وزيادة معارفنا، وبقائنا على دراية بأوجه التقدم التكنولوجي الرئيسية، كي يتسنى لموظفي الأمم المتحدة أن يتواصلوا بصورة أفضل مع الجهات المعنية الرئيسية بشأن كلٍ من المنافع والمخاطر المرتبطة بهذه التطورات، وذلك من حيث صلتها بتفويضنا.

سأتوسع في التواصل والتفاعل: عن طريق التحدث مع شركاء متنوعين، وتوجيه الانتباه إلى منافع التكنولوجيات الجديدة ومخاطرها؛ وقد أنظر في تعيين مبعوث معني بالتكنولوجيا في أعقاب العمل المضطلع به من جانب الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي.

سنواصل تشجيع الحوار بشأن الأطر المعيارية والتعاونية: عن طريق دعم تنفيذ الاتفاقات والتوصيات القائمة، وتعزيز الآليات القائمة التي تضم جهات معنية متعددة. وسأنشئ، كخطوة أولى، فريقا رفيع المستوى من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني كي يسدي إليَّ المشورة بشأن نماذج التعاون الجديدة.

سنزيد الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء: عن طريق تقوية القدرات الوطنية والإقليمية، وضمان فرص الوصول الجاد إلى المعارف والمناقشات المتعلقة بالسياسات، وربط الحكومات بالأفكار والشركاء والحلول.

وتشكل هذ الالتزامات جزءا من تحول أوسع نطاقا للمنظمة. وسنرفع، مع مضينا في التواصل والتعلم، مستوى طموحنا لنضمن أن تُصمم التكنولوجيات الجديدة وتدار وتستخدم بما يحقق منفعة الجميع.

مقدمة

ستُعزز هذه الاستراتيجية قدرة الأمم المتحدة على استخدام التكنولوجيات الجديدة لتحقيق الأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخطة عام 2030.

غير أن هذه الاستراتيجية ليست غاية في ذاتها. فالغرض منها هو أن تسهم في الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى إصلاح المنظمة كي تستطيع أن تفي بالتزامات ميثاقنا في القرن الحادي والعشرين. فإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يستدعي تعزيز قدرتنا على اكتساب دراية بالبيانات وتكنولوجيتها وجمعها وتحليلها، وإصلاح الإدارة يستوجب استخدام أدوات تكنولوجية جديدة لزيادة الشفافية داخل الأمانة العامة وإزاء الدول الأعضاء. ولذا ينبغي النظر إلى هذه الاستراتيجية على أنها جهد شامل يرمي إلى تعزيز التوجه الاستراتيجي للمنظمة إزاء التكنولوجيا، والتصدي لما ينجم عن ذلك من تحديات على مستوى السياسات والعمليات والإدارة.

وأعتقد أن علينا أن نتحلى، لدى تنفيذ هذه السياسة، بالطموح والتواضع في آن معا. إذ يجب أن نضمن أن تُصمم أوجه التقدم التكنولوجي هذه وتستخدم لتحقيق النفع المشترك، بما يفسح المجال لسماع صوت من يتأثرون بالتكنولوجيات الجديدة، ويعزز قدرة الدول الأعضاء جميعا على اتخاذ قرارات صعبة على صعيد السياسات. ويجب أيضا أن نُذَكِّر جميع الأطراف الفاعلة بالتزاماتها وبقيمنا المشتركة. ويجب أن نسعى، في الوقت نفسه، إلى نيل وصون المصداقية كشريك بمقدوره أن يساعد الجهات المعنية في كل أنحاء العالم على تبين السبل الكفيلة بتحديد وإدارة آثار التكنولوجيات الجديدة وانعكاساتها بشكل فعال، والترويج لاستخدامها على نحو مسؤول.

ولذا فإن هذه الاستراتيجية لها أيضا بُعدٌ يركز على أوضاعنا الداخلية. فمعرفة الأمم المتحدة بالانعكاسات المحتملة للتكنولوجيات الجديدة يجب أن تُحدث وتطور بصورة مستمرة. وبدءا من القمة، يجب علينا جميعا – من المقر إلى المستوى القطري – أن نتواصل بصورة استباقية مع الرواد والمبتكرين في مجال التكنولوجيا ومع متخذي القرارات المتعلقة بها ومع مستخدميها. ويجب أن يفهم كل موظف كيف تؤثر التكنولوجيات الجديدة على مجال عمله، ويجب أن يتاح له المجال ليستكشف ويختبر كيف يمكنه الاستفادة من التكنولوجيا لأداء مهامه بشكل أفضل.

فمن غير استخدام موسع وحصيف ومسؤول للتكنولوجيا، لن نتمكن من بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وسنهدر فرصا لمنع النزاع وصون السلام. ومن خلال اللجوء على نطاق أوسع إلى التجديد باستخدام التكنولوجيا الجديدة، يمكن لثقافة الإدارة في الأمم المتحدة أن تصبح أكثر كفاءة وأكثر مهارة وأكثر استباقا – وأن تحقق نتائج أفضل لصالح أعضائنا.

1 - التكنولوجيات الجديدة وأفق جديد للأمم المتحدة

وفرت الأمم المتحدة، التي ولدت مع فجر العصر الذري، منذ أيامها الأولى، محفلا يتيح الاستفادة من منافع التكنولوجيات الجديدة ويساعد على احتواء مخاطرها.

وقد أوصلتنا التحولات الرقمية والتكنولوجية السريعة التي نشهدها اليوم إلى لحظة حرجة أخرى. فهذه التحولات تبعث الأمل في تحقيق منافع هائلة بمقدورها أن تنهض بأوضاع البشر في كل مكان. وبوسعنا أن نبصر مستقبلا حَولت معالمه الآلات القادرة على التعلم، والذكاء الاصطناعي، والجينات المعدلة، والسيارات الذاتية القيادة، والعملات غير الصادرة من دول، والسفر الخاص في الفضاء. وتنطوي هذه التكنولوجيات الجديدة على وعود مذهلة لرفاه الإنسان. فهي تنبئ بمستقبل يُطوع فيه الطب للاحتياجات الفردية، وتنخفض فيه الأوبئة، وتَروج فيه المعارف، ويُدار فيه المناخ بطريقة مستدامة على نطاق عالمي، ويتسارع فيه الإدماج المالي وإنشاء المشاريع الحرة، بل واستخراج المواد الخام من الكويكبات. وتوفر هذه التكنولوجيات لنا سبلا جديدة قوية لإنجاز التزاماتنا المشتركة فيما يخص كل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

بيد أن هذه التكنولوجيات تنطوي على وعود كبيرة، فإنها لا تخلو من المخاطر، وبعض هذه المخاطر يثير القلق بل ويثير الفزع. فهي يمكن أن تستخدم لغايات شريرة أو أن يكون لها نتائج سلبية غير مقصودة. فشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية تتيح لنا العثور على أشخاص يقاربوننا في التفكير، وتُوسع من حرية التعبير والإبداع البشري. لكنها تضخم أيضا من خطاب الكراهية، وتسهم في الاستقطاب العرقي والسياسي، وتسهل تجنيد الإرهابيين. وتَعِد الأتمتة والذكاء الاصطناعي وعلم التحكم الآلي بزيادة النمو الاقتصادي، لكن بمقدور هذه التكنولوجيات أيضا أن تفاقم عدم المساواة داخل الأمم وفيما بينها، وأن تسهم في البطالة. وتحمل الشبكات العصبية والتعلم العميق بشرى الترجمة الآنية، مما يقربنا جميعا من بعضنا بعضا. لكن بوسع هذه التكنولوجيا أيضا أن تتعلم تحيزاتنا وتضخمها، فتزيد من بعد بعضنا عن بعض. ويتيح نمو الإنترنت وإنترنت الأشياء فرصا اقتصادية هامة - لكنه يطرح أيضا قضايا أمنية تتعلق بمواجهة الاختراق والمراقبة غير المشروعة.

وفي الوقت الذي أصبح فيه الفضاء الإلكتروني ركيزة كل جانب من جوانب حياتنا اليومية تقريبا، بات من المسلم به أيضا أن نطاق ''انعدام الأمن'' الإلكتروني وانتشاره يشكلان الآن شاغلا رئيسيا يبعث على القلق. وتؤدي صعوبة إسناد وتحديد المسؤولية عن الهجمات الإلكترونية، من الناحيتين السياسية والتقنية، إلى تشجيع بعض الأطراف على اتخاذ مواقف عدوانية، ولا يصدق هذا فيما بين الدول فحسب، بل يصدق أيضا على جهات مسلحة وإجرامية من غير الدول، جماعات كانت أو أفرادا، تسعى إلى استحداث أو حيازة قدرات يمكن أن تتسبب في زعزعة الاستقرار، وهي بمنأى من العقاب إلى حد بعيد. وبمقدور هذه الحالة أن تضعف التوازن الدقيق لمبدأ المعاملة بالمثل ونظامه الذي يقوم عليه جانب كبير من البنيان الأمني الدولي المعاصر.

وفي هذا السياق، يتعين معالجة معضلات تتعلق بالسياسات، ومسائل صعبة تتصل بالمسؤوليات التنظيمية والرقابية وطبيعتها ونطاقها. وتشكل مواكبة نطاق الابتكار وسرعته تحديا في حد ذاتها. فكثير من التكنولوجيات تصمم وتطور وتنشر في بنى تحتية أو في فضاءات تظل خارج ولاية أي دولة بمفردها. وعلى أي حال، فإن القرارات التي تشكل التجربة اليومية للجمهور باتت تكمن بشكل متزايد لا في

الصكوك القانونية بل في رموز البرمجيات، وتتخذ لا من جانب مسؤولين منتخبين في مجالس نيابية بل من جانب علماء ومبتكرين يعملون في بيئات خاصة. واختيارات هؤلاء سيتردد صداها جيلا وراء جيل.

وهكذا أصبح، بشكل متزايد، السؤال الأهم المطروح على الأمم المتحدة هو: كيف نضمن أن تُسمع أصوات وشواغل من يمكن أن يتأثروا تأثرا كبيرا بالتكنولوجيات الجديدة، حتى إن كانت هذه التكنولوجيات تستحدث في الطرف الآخر للكوكب، وحتى إن كانت آثارها وانعكاساتها لم تتضح بعد؟

وستقتضي معالجة هذه التحديات حوارا واسعا وشاملا للجميع، وتعاونا على كل المستويات مع الأطراف الفاعلة كافة، لأن الوعد الذي تنطوي عليه تكنولوجيا معينة لن يتسنى تحقيقه إلا إذا حظي بدعم المجتمع. وهذا أمر يستحيل توفيره إن لم نكن جميعا واضحين بشأن المبادئ والقيم والالتزامات والمسؤوليات التي ينبغي أن توجه تصميم وتطوير واستخدام التكنولوجيات التي تحول مجتمعاتنا.

والحكومات والمجتمعات هي التي تتحمل، بطبيعة الحال، المسؤولية الرئيسية عن تحديد كيف تريد أن تُعظم إلى أقصى حد منافع التكنولوجيات التي تصوغ مستقبلها وأن تقلل مخاطرها إلى أدنى حد. وفي الوقت نفسه، فإن للأمم المتحدة دورا هاما تؤديه في دعم الدول الأعضاء فيها والجهات المعنية الأخرى على مواجهة التحديات الجديدة المتعلقة بالسياسات والمعايير، ولا سيما التحديات التي تؤثر بشكل مباشر على المقاصد والمبادئ الجوهرية للمنظمة والتي يتعين التصدي لها باستجابات عالمية جماعية. وتطرح التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما لها من تأثير يتخطى الحدود، هذا النوع من التحديات تحديدا. اذن، ما هي ملامح الدور الأكثر اتساما بالروية والفعالية الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في هذا المجال خلال العقود المقبلة؟

لقد بدأت الأمم المتحدة بالفعل في أداء دور في تشجيع من يصممون التكنولوجيات الجديدة ويطورونها وينشرونها على ضمان اتفاقها مع قيمنا العالمية المشتركة، التي تجسدها القواعد والمعايير الدولية القائمة. ففي ملاوي، على سبيل المثال، أنشأت الأمم المتحدة أكبر ممر في العالم، إذ تغطي مساحته أكثر من 13 000 كيلومتر مربع، لاختبار الطائرات المسيرة عن بعد بغرض استخدامها في التطبيقات الإنسانية. وفي زامبيا، تدعم الأمم المتحدة إنشاء ''أسواق إلكترونية للمزارعين''، يقوم فيها تطبيق قائم على منصة للتجارة الإلكترونية بربط فوائض المحاصيل المتوافرة لدى المزارعين بالطلب الناشئ عليها من قبل المشترين. وتُبذل حاليا جهود كبيرة لتطبيق تكنولوجيات جديدة في سياقات تتصل بصنع السلام وحفظ السلام.

وتدعم الأمم المتحدة أيضا عددا من الآليات الحكومية الدولية أو المتعددة الجهات التي تستهدف تبادل المعلومات، أو زيادة القدرات، أو استكشاف معايير جديدة، أو تصميم أطر تنظيمية جديدة، أو تُشارك في هذه الآليات بشكل مباشر. وقد أُستحدثت عدة أدوات من أجل النهوض باستخدام التكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كان منها بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا الذي أنشئ مؤخرا. وتَستخدم كيانات متنوعة تابعة للأمم المتحدة بالفعل التكنولوجيات الجديدة دعما لتنفيذ تفويضها ، بما في ذلك من خلال مختبرات الابتكار.

غير أن الأمر يقتضي ما هو أكثر من ذلك. فعلى الصعيد الجماعي، يتعين على الأمم المتحدة أن تستفيد من إلحاح اللحظة، وأن تتصدى لمواجهة المخاطر وكذلك لاغتنام الفرص. فبغير نهج أكثر روية وتنظيما وتماسكا وطموحا يُطبق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، قد لا نتمكن من تقديم دعم

كاف إلى الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى من أجل التصدي بصورة فعالة للتحديات الدولية المطروحة علينا الآن فيما يخص السياسات والمعايير والقدرات.

واستنادا إلى العمل المنفذ على نطاق المنظمة، والنتائج التي خلص إليها الاجتماع الذي عقدته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في أيلول/سبتمبر 2017 والدورة التي عقدها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، فإن هذا النداء للعمل يستهدف زيادة قدرتنا الداخلية ومصداقيتنا على أن ندعم بصورة فعالة إشراك جميع الأطراف الفاعلة في ضمان أن تعود التكنولوجيات الجديدة بالنفع على الجميع، إلى جانب تقليل مخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية إلى أدنى حد في الوقت نفسه.

1-1 المبادئ الموجهة لالتزام الأمم المتحدة

أن ما يتضح للعيان، مع بزوغ أوجه التقدم التكنولوجي هذه وما تنطوي عليه من إمكانات ومخاطر، هو ضرورة أن نؤدي عملنا بشكل مختلف.

وقد حَدَّدتُ، استنادا إلى مشاورات شملت منظومة الأمم المتحدة بأسرها، خمسة مبادئ توجه تعامل الأمم المتحدة مع التكنولوجيات الجديدة في السنوات المقبلة.

1 - حماية القيم العالمية وتعزيزها: سيرتكز تعامل الأمم المتحدة مع التكنولوجيات الجديدة، وما تطرحه من مسائل تتصل بالسياسات، على القيم والالتزامات التي حُددت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي يقتضيها إنجاز أهداف التنمية المستدامة. وتكمن في صميم هذه المعايير قيم مثل المساواة والتكافؤ. وينبغي أن تكون هذه القيم هي المبادئ التي نهتدي بها في كل ما نقوم به بشأن التكنولوجيات الجديدة.

2 - تشجيع الإدماج والشفافية: يجب أن يكفل التزامنا أن تظل الأمم المتحدة ساحة تلتقي في رحابها الحكومات ومؤسسات الصناعة المختصة والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني والأطراف الأخرى، لإجراء اختيارات جماعية بشأن التكنولوجيات الجديدة، بطريقة منفتحة وشفافة وبالاستناد إلى قيمنا المشتركة. ويجب أن نصبح أكثر انفتاحا على الأفكار والأصوات الجديدة التي تخالف أساليبنا المؤسسية المألوفة في أداء العمل، وأن نتيح للأمم المتحدة أن تتفاعل مع الشركاء بطريقة تتمتع بالمصداقية. وسيشمل هذا إسناد دور هام للشباب، الذين لهم مصلحة فريدة في هذه الاختيارات، بالاستعانة بعمل مبعوث الأمم المتحدة المعني بالشباب.

3 - العمل المرتكز على الشراكة: فالالتزام الفعال بالتكنولوجيات الجديدة يتطلب بشكل واضح قيام شراكة وثيقة مع طائفة من الشركاء في صفوف الحكومات ومؤسسات الصناعة المختصة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ويصدق هذا بوجه خاص على التكنولوجيات الجديدة لأن القطاع الخاص هو الذي يقود جانبا كبيرا من التقدم.

4 - الاستناد إلى القدرات والولايات القائمة: ينبغي النظر إلى تعاملنا مع التكنولوجيات الجديدة على أنه عنصر ضروري لتنفيذ ولايتنا تنفيذا ناجحا - لا على أنه يشكل ولاية جديدة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نزيد ونعزز الجهود الهامة المبذولة في الوقت الحاضر على نطاق المنظومة إلى جانب جهود الإصلاح الجارية.

5 - التحلي بالتواضع ومواصلة التعلم: لا تعد الأمم المتحدة، في نظر كثير من مؤسسات الصناعة المختصة، وفي نظر البعض في أوساط المجتمع المدني والحكومات، شريكا بديهيا فيما يخص التكنولوجيات الناشئة. ويجب أن نكون مستعدين ونحن نعزز التزامنا الجماعي، بل ونحن نقوم بواجبنا في تذكير جميع الأطراف بالتزاماتها ومسؤولياتها المشتركة، للاعتراف بأننا لا نعرف كل شيء في هذا المجال المعقد، ولتحفيز ثقافة ابتكارية يكون فيها كل من النجاح والفشل في التعامل مع التكنولوجيات الجديدة مصدرا للتعلم ومرشدا لإسهامنا في الحوارات المتعلقة بالسياسات. ولهذا السبب تظل هذه الاستراتيجية، كما سأشرح بشكل أوفى في القسم الأخير، وثيقة حية، وستتطور بمرور الوقت مع استيعابنا لأفضل سبل التعامل مع التكنولوجيا، ودعم التحولات التكنولوجية للدول الأعضاء.

2-1 الالتزامات الاستراتيجية للفترة 2018-2019

تحدد الاستراتيجية، استنادا إلى الجهود والمبادرات العديدة التي تضطلع بها مكونات مختلفة في الأمم المتحدة، ولا سيما الجهود والمبادرات المنفذة على المستوى القطري، أربعة التزامات استراتيجية من جانبي ومن جانب القادة الآخرين لمنظومة الأمم المتحدة. وتَجمع هذا الالتزامات بين عناصر التعامل والدعم الخارجيين والتدابير الداخلية الرامية إلى الارتقاء بمعرفتنا بالتكنولوجيات الجديدة ومشاركتنا فيها وتشجيع نظام يقوم على التعلم والابتكار وروح المبادرة.

الالتزام 1: تعميق القدرات الداخلية للأمم المتحدة والإلمام بالتكنولوجيات الجديدة

تتصدى مكونات كثيرة في منظومة الأمم المتحدة بالفعل للتحديات التنفيذية والتكتيكية التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة. وتَستخدم عدة وكالات وإدارات تابعة للأمم المتحدة التعلم الآلي، والتحكم الآلي، والعلوم الحاسوبية في تنفيذ ولاياتها، ولزيادة فعاليتها وهي تقوم بذلك. غير أن مكونات معينة من المنظومة ما زالت تعمل كمؤسسة من مؤسسات القرن العشرين تحاول أن تحل مشاكل القرن الحادي والعشرين.

وفي عام 2018، يجب أن يكون الارتقاء بفهمنا للتكنولوجيات الجديدة وإلمامنا بها من الأولويات المتوخاة. فهذه هي أسرع وأكفأ طريقة تستعين بها الأمم المتحدة في التواصل مع الحكومات والأطراف الفاعلة في مؤسسات الصناعة المختصة والمجتمع المدني وهي تمر بالتحولات التكنولوجية الخاصة بها.

وتحقيقا لهذه الغاية، سأطلب إلى قادة الأمم المتحدة أن يشجعوا المبادرات المنفذة على كل المستويات وبمشاركة جميع الموظفين من أجل تعميق فهمنا للتكنولوجيات الجديدة وتأثيرها على ولايات كل كيان تابع للمنظومة وعلى ولاية المنظومة بأسرها، ولكيفية استخدام هذه التكنولوجيات لدعم تنفيذ الولايات، ولما نستطيع جميعا أن نتعلمه منها. وفي هذا الصدد، ستلتمس الأمم المتحدة سبلا لتحسين تدريب الموظفين على تطوير المهارات التقنية والخبرات المتعلقة بالابتكار والتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك من خلال تبادل الموظفين واستكشاف طرق لزيادة توظيف أشخاص يملكون الدراية التكنولوجية والرقمية المطلوبة في المستويات المختلفة وللإسراع به.

وعملا على تقديم مزيد من الدعم لجهود التعلم التي تبذلها المنظمة، التزم مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المعني بالتنسيق بأن يعجل العمل التحليلي المعمق بشأن آثار التكنولوجيات الجديدة، وأن يستند إليه في تعزيز دعمه الجماعي لأهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2018، ستقوم اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ضمن جملة أمور، باستكشاف المعالم المستقبلية لمجالي البطالة والأمن الغذائي، وهما مجالان حرجان من المرجح أن يُلحق بهما التقدم التكنولوجي والعلمي اضطرابا عميقا. وسيتعين إتاحة هذه الجهود التحليلية لجميع الموظفين، وسأحفز بقدر أكبر على إشاعة ثقافة تقوم على نشر أحدث المعارف على نطاق المنظمة. وسيشمل هذا مساءلة كبار المديرين لضمان التزامهم بالحلول التكنولوجية الجديدة واعتمادها في أداء ولاياتهم.

وعملا على مؤازرة تلك الجهود، أَنشأتُ مختبرا للابتكار في إطار المكتب التنفيذي للأمين العام. ويتمثل هدف المختبر في تشجيع ودعم الابتكار على نطاق الأمانة العامة، وتبادل الممارسات المثلى، ودعم الجهود المبذولة في المنظومة من أجل تحفيز وتعزيز الحلول الابتكارية الحالية والمقبلة للتعجيل بإنجاز أهداف التنمية المستدامة. وسيُكَلَّف مختبر الابتكار الملحق بالمكتب التنفيذي للأمين العام بتنظيم مبادلات منتظمة حافزة لإعمال الفكر بين المنظمة والمبتكرين والرواد التكنولوجيين الخارجيين. وهذا المختبر لم يُنشأ لينسق الابتكارات التي تستحدثها كيانات الأمم المتحدة، وإنما ليدعم المبادرات القائمة ويتيح فرصة لتعزيزها عند الاقتضاء.

وأدعو أيضا إلى مواصلة دعم شبكة الأمم المتحدة للابتكار؛ وبالاستناد إلى عملها المتعلق بالتكنولوجيات الناشئة، مثل تكنولوجيا سلسلة السجلات والذكاء الاصطناعي والابتكارات المتصلة بالبيانات، سيُوسع نطاق الشبكة ليشمل دعم الابتكار في إطار منظمات الأمم المتحدة (وذلك مثلا عن طريق التمويل، والمشتريات، والشراكات)، وإسداء المشورة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن سبل زيادة التشجيع على استخدام التكنولوجيات الجديدة على نطاق المنظمة.

الالتزام 2: زيادة الفهم والترويج والحوار

بينما يجب علينا أن نتحلى بالتواضع ونحن نعترف بحدود معارفنا وتأثيرنا المحتمل، فإن علينا أيضا أن نقدر المزايا النسبية الفريدة لمنظومة الأمم المتحدة وأن نكون مهيأين للاستفادة منها. ومن هذه المزايا صلاحية المنظمة الفريدة والعالمية في الدعوة إلى الاجتماعات، وهي ميزة ينبغي أن نستغلها للترويج بصفة مستمرة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة بطريقة تتوافق مع قيمنا العالمية المشتركة.

وفي الأشهر المقبلة، أعتزم لفت الانتباه العالمي إلى المسائل الجماعية التي يَحملنا الابتكار التكنولوجي على مواجهتها. إذ أود أن أشجع، من خلال زيادة المشاورات والاتصالات والكلمات العامة، قادة الأمم المتحدة والحكومات ومؤسسات الصناعة المختصة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني على الاستعداد بصورة كافية للأثر التحويلي للتكنولوجيات الجديدة؛ ومن أمثلة ذلك الأثر، ما للأتمتة من وقع على فرص العمل، أو ما لأوجه التقدم التي تحققت مؤخرا في مجال البيولوجيا التخليقية أو مجال الهندسة الجيولوجية من انعكاسات على صعيد الأخلاقيات.

وتدور الأسئلة الجماعية التي يتعين علينا الإجابة عنها حول القيم والمنافع والتعاون. وأولا، كيف يمكن أن نضمن ارتكاز التكنولوجيات الجديدة على القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟ وأود أن أشجع المناقشات الدائرة مع شركائنا في القطاعين الخاص والعام، من

منظور قائم على الحقوق وأخلاقي وشفاف، فيما تتعلق بتصميم واستخدام نظام الحلول الحسابية الجديدة والمعقدة، والتكنولوجيات الذاتية التشغيل، والبيانات، والشبكات الإلكترونية.

وثانيا، كيف يمكننا أن نضـــمن ترويج منافع هذه التكنولوجيات الجديدة وأن نكفل في الوقت نفســه التخفيف من مخاطرها؟ ومن ذلك مثلا، كيف ندعم من يفقدون فرص عملهم بسـبب تكنولوجيا جديدة، وكيف نضمن، على مستوى اجتماعي أوسع نطاقا، ألا تشكل التحولات في القوة التي تستند إلى هذه التكنولوجيات الجديدة تهديدا للسلم والأمن الدوليين أو التمتع بحقوق الإنسان؟

وثالثا، كيف يستطيع عمل الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء أن يضمن ألا يتفاقم عدم المساواة، وخاصة عندما نرى أن هذه التكنولوجيات تُستحدث أساسا في مجموعة صغيرة من البلدان وبين مجموعة صغيرة من المنظمات؟

فالضرورة المتمثلة في ''ألا يترك أحد يتخلف عن الركب'' تنطبق بنفس القدر في العالم الرقمي أيضا.

وإني لأتعهد، في التزامي بعقد اجتماعات منتظمة لأصـــحاب المنظورات المختلفة بشـــأن منافع التكنولوجيات الجديدة ومخاطرها، بالإنصات للشباب وخاصة لرؤيتهم بشأن كيفية تطوير التكنولوجيات الجديدة واستخدامها. وسأعمل مع مجموعة القادة الشباب الذين اختارتهم الأمم المتحدة من أجل إذكاء الوعي، والاستفادة من طاقتهم وقدراتهم وأفكارهم في إثراء الحوارات المتعلقة بالسياسات.

وسأستكشف، مع القيادة العليا للأمم المتحدة، كيفية المضي في زيادة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لصـــاحبات المشـــاريع الحرة في المجالات التكنولوجية، وكيفية زيادة مشـــاركتهن في منتديات الأمم المتحدة التي تُعالج فيها المسائل المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة.

وأود أيضا أن أُحَوِّل، من خلال التكنولوجيات الجديدة، الطريقة التي تتواصل وتتفاعل بها الأمم المتحدة مع العالم الخارجي. وبينما قد حققنا نجاحات هامة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وفي تقوية حضورنا الرقمي، فإننا نعترف بضرورة التغير المستمر إذا ما أردنا أن نظل مؤهلين للمهام المنوطة بنا، وأن نحافظ ليس فقط على قدرتنا على الوصـــول إلى الناس في جميع أنحاء العالم من خلال المنصـــات التي يستخدمونها وباللغات التي يفهمونها، بل وأن نعزز هذه القدرة أيضا.

وأخيرا، عملا على تيسير التفاعلات الجادة بين منظومة الأمم المتحدة وصناعة التكنولوجيا، قد أنظر في تعيين مبعوث معني بالتكنولوجيا في أعقاب العمل المضـطلع به من جانب الفريق الرفيع المسـتوى المعني بالتعاون الرقمي.

الالتزام 3: دعم الحوار بشأن الأطر المعيارية والتعاونية

كثيرا ما يُنظر إلى الأمم المتحدة على أنها محفل موثوق به تســـتطيع فيه الجهات المعنية تبادل شـــواغلها وبناء الاطمئنان والثقة. غير أننا نحتاج بصـــورة عاجلة، مع تزايد وضـــوح ما تنطوي عليه التكنولوجيات الجديدة أو الناشـئة من تحديات قد تكون أكبر حجما، إلى تعزيز الأطر المعيارية والتعاونية التي تحكم التكنولوجيات القائمة والمضـــي بها قدما. ويتعين إجراء مناقشـــات عامة أوســـع نطاقا وتعزيز التنسيق والتعاون داخل المجتمعات وفيما بينها بشأن الوجهة الحالية للتغير الذي تقوده التكنولوجيا والنتائج المنشودة له، وبشأن القيم والمبادئ التي ينبغي أن ترتكز عليها تلك الرحلة.

وسأنشئ فريقا رفيع المستوى يضم قيادات من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني ليقدم توصيات مستقلة عن كيفية ضمان الاستخدام البناء للتكنولوجيا الرقمية الآن وفي المستقبل. ودون استباق نتائج عمل الفريق، فإن مداولاته يمكن أن تشمل نماذج التعاون، وتعزيز أوجه التآزر بين المبادرات القائمة.

وسأعزز التزام الأمم المتحدة بالصكوك القائمة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين من أجل تشجيع التقدم، بما في ذلك بشأن تنفيذ القواعد المتفق عليها أو الموصى بها بالفعل، وتحديد القدرات والفجوات ذات الصلة التي تعوق التنفيذ، ودعم الدول الأعضاء في تحديد كيفية سد هذه الفجوات. وسأتشاور في هذا الصدد مع عدد من الأطراف الفاعلة لتحديد كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن توفر محفلا للتواصل بشأن القضايا المتصلة بالتكنولوجيات الناشئة التي قد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولكن لا تغطيها الصكوك أو العمليات القائمة.

وسأوعز أيضا إلى كيانات الأمم المتحدة المختصة أن تستكشف كيفية مواصلة دعم المبادرات القائمة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الاستجابة لتوصيات الاجتماع المعني باستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات، وقراري الجمعية العامة 125/70 و 242/72، ودراسة كيفية الاستفادة بقدر أكبر من آليات الحوار القائمة ومن الآليات التي تضم جهات معنية متعددة، مثل منتدى حوكمة الإنترنت.

وسأشجع على إجراء تحليل أوفى للتقارير عن العمليات والمبادرات المعيارية الحالية المتصلة بالتكنولوجيا المنفذة على نطاق الأمم المتحدة في ميادين السلم والأمن الدوليين، والعمل الإنساني، وحقوق الإنسان، والعمل الإنمائي، مع تسليط الضوء على المجالات التي تحقق فيها تقدم في التنفيذ، والمجالات التي تكمن فيها التحديات، والطريقة التي يجري التصدي بها لتلك التحديات.

الالتزام 4: تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتنمية قدرات الحكومات

ولكي تتوافر مقومات الاستدامة للاختيارات الجماعية بشأن تلك التكنولوجيات، يجب أن تُشرَك فيها كل الجهات التي يلحقها تأثير هام وأن تُزود بما يتيح لها تقديم إسهام. لكن الفجوات القائمة حاليا بين قدرات الدول الأعضاء تبعث على القلق والانشغال. وتقوض هذه الفجوات الجهود الرامية إلى بناء التوافق وإلى الاتفاق على حلول تكون عادلة في نظر الجميع، ويكون بوسع الجميع تنفيذها. وهذا أمر يعرض للخطر الترخيص الاجتماعي للتكنولوجيات الجديدة. وتعكف بعض كيانات الأمم المتحدة بالفعل على دعم قدرات الدول الأعضاء. وهذه الجهود يجب الإسراع فيها.

وستعجل قيادة الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى ضمان وصول الدول الأعضاء المتكافئ والجاد إلى ما تقوم به الأمم المتحدة في مجالات تبادل المعلومات والتوعية ونشر المعارف بشأن أثر التكنولوجيات الجديدة على الصعيد العالمي، وذلك من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية واللجان الإقليمية، ومن خلال مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا.

واستنادا إلى تقييم شامل لما تتمتع به الأمم المتحدة من قدرات ولما أحرزته من نتائج حتى تاريخه، سأستكشف الفرص المشتركة لتقديم دعم متكامل من جانب الأمم المتحدة لبناء قدرات الدول الأعضاء بشأن رسم السياسات ووضع التشريعات الوطنية. وعلى المستوى القطري، ستستكشف أفرقة الأمم المتحدة القطرية سبل زيادة الدعم المقدم لتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات التكنولوجية الوطنية، بما في ذلك بشأن نظم الاستجابة لطوارئ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسأطلب أن تستعين الأفرقة الموجودة

في الميدان على الوجه الأكمل بقدرة المنظمة على توفير التحليلات، وتصميم الخيارات المتعلقة بالسياسات، وربط الحكومات بالأطراف الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وسيستعان في تنفيذ الالتزامات المبينة في إطار هذه الاستراتيجية بالوسائل والآليات القائمة المتعلقة بالإشراف والإبلاغ.

2 - الإشراف والرصد

تماشيا مع الجهود الرامية إلى إصلاح المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية وتجاوبا على المستوى القطري، ينبغي أن تُدْمَج المبادرات المنفذة على المستوى القطري في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأن يتجلى ذلك في عمليات التخطيط والإبلاغ القائمة عند الاقتضاء. وعلى المستوى العالمي، سيجرى من خلال اللجنة التنفيذية تقييم منتظم لمدى تمسكنا بالالتزامات المبينة في هذه الاستراتيجية. كما سيؤدي مجلس الرؤساء التنفيذيين لرؤساء منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق دورا جوهريا في توفير التوجيه للجهود المبذولة على نطاق المنظومة وفقا لهذه الاستراتيجية، وسيوفر محفلا تقدم إليه إحاطات جميع الكيانات عن أحدث ما أحرزته في جهودها الرامية إلى تعزيز الابتكار والاستخدام المسؤولين للتكنولوجيات الجديدة.

وستتولى وحدة التخطيط الاستراتيجي والرصد الملحقة بمكتبي التنفيذي، تحت قيادة الأمين العام المساعد للتنسيق الاستراتيجي، تنسيق تنفيذ الاستراتيجية، وتقديم الدعم لمناقشات اللجنة التنفيذية. وستحظى الوحدة بدعم من فريق مرجعي صغير معني بالتكنولوجيات الجديدة، وهو فريق أدى دورا هاما في تصميم هذه الاستراتيجية. وعملا على ضمان إلمام الأمانة العامة بالابتكارات التكنولوجية الجديدة التي تتحقق على المستوى القطري، سأنظم اجتماعا فصليا بشأن التكنولوجيات والابتكارات الجديدة تستطيع المكاتب القطرية أن تقدم فيها مباشرة المشاريع الجديدة إلى قيادة الأمم المتحدة، وتشرح كيفية استخدامها للتكنولوجيات الجديدة في الوفاء بالتزاماتها، وكيفية تخفيفها من المخاطر المرتبطة بها.

وأخيرا، يُقصد بهذه الاستراتيجية أن تكون تطورية واستباقية. فمع اطراد معرفتنا بما يحقق الغرض المنشود وما لا يحققه، سنراجع الاستراتيجية ونحدثها، كافلين ملاءمتها لدعم ثقافة الابتكار، وانتفاع جهودنا العالمية من الخبرات المكتسبة على المستويين القطري والإقليمي.

وتحقيقا لهذه الغاية، سيعمل مكتبي، إلى جانب إدارة شؤون الإعلام ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفريق المرجعي المعني بالتكنولوجيات الجديدة، مع جامعة الأمم المتحدة لإنشاء منصة رقمية تشاركية. وستجمع هذه المنصة آراء وخبرات من مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة بشأن كيفية تحسين تفاعل الأمم المتحدة معها ومع التكنولوجيات الجديدة. وسنُدخل تعديلات دورية على النهج المبين في هذه الوثيقة لتحسين الدعم المقدم إلى الدول الأطراف والشعوب في كل أنحاء العالم.